قضايا سياسية

اسم المقال: سياسة تركيا المائية تجاه العراق منذ العام 2011 وافاقها المستقبلية
اسم الكاتب: أ.د. عباس سعدون رفعت
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/9536
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 14:33 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة قضايا سياسية الصادرة عن كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

سياسة تركيا المائية تجاه العراق منذ العام 2011 وافاقها المستقبلية▽

Turkey's Water Policy Towards Iraq Since 2011 and Its Future Prospects

prof. Dr. Abbas Saadoun Refaat * ا.د. عباس سعدون رفعت *

الملخص

تأتي أهمية دراسة أزمة المياه في العلاقات العراقية التركية من تأثيرها المباشر على أمن العراق المائي والغذائي، إذ تعتمد العديد من القطاعات على تدفق المياه بشكل منتظم. وبالرغم من وجود جهود دبلوماسية واتفاقيات مشتركة، فإن التوترات استمرت بسبب التفاوت في المصالح والسياسات المائية بين البلدين. وفي ظل تغير المناخ والزيادة السكانية، باتت إدارة المياه قضية محورية تتطلب رؤية مستقبلية مشتركة وحلولا دائمة لتفادي المزيد من التوترات وضمان الاستقرار المائي بين البلدين.

الكلمات المفتاحية: تركيا، السياسة المائية، العراق، الامن المائي

Abstract:

The importance of studying the water crisis in Iraqi-Turkish relations stems from its direct impact on Iraq's water and food security, as many sectors depend on the regular flow of water. Despite diplomatic efforts and joint agreements, tensions persist due to the disparity in water interests and policies between the two countries. In light of climate change and population growth, water management has become a pivotal issue that requires a shared future vision and permanent solutions to avoid further tensions and ensure water stability between the two countries.

Keywords: Turkey, Water Policy, Iraq, Water Security

المقدمة

تعد أزمة المياه في العلاقات العراقية التركية منذ عام 2011 واحدة من أبرز القضايا التي أثرت على العلاقات بين البلدين، إذ يرتبط الدولتين بنظام مائي مشترك يضم نهرا دجلة والفرات، مما يجعلهما يعتمدان على وجوب وجود إدارة مشتركة للمصادر المائية. الا ان الذي حصل هو اتجاه تركيا الى اقامة نظم مائية تتناسب واحتياجاتها ومواردها المائية بينما عانى العراق من ضعف في وجود السياسة المائية مما جعله يعاني من ازمة مائية، وقد تزايدت حدة الأزمة نتيجة لتوسع تركيا في بناء السدود، وعلى رأسها

▽ تاريخ التقديم : 2025/1/16 تاريخ القبول: 2025/2/12 تاريخ النشر: 2025 /3/31

* كلية العلوم السياسية / جامعة النهرين dr.abas@nahrainuniv.edu.iq

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

مشروع سد "إليسو"، والذي أثر بشكل كبير على تدفق المياه إلى العراق، مما أدى إلى آثار بيئية واقتصادية واجتماعية خطيرة.

أهمية البحث: تأتي أهمية دراسة أزمة المياه في العلاقات العراقية التركية من تأثيرها المباشر على أمن العراق المائي والغذائي، إذ تعتمد العديد من القطاعات على تدفق المياه بشكل منتظم. وبالرغم من وجود جهود دبلوماسية واتفاقيات مشتركة، فإن التوترات استمرت بسبب التفاوت في المصالح والسياسات المائية بين البلدين. وفي ظل تغير المناخ والزيادة السكانية، باتت إدارة المياه قضية محورية تتطلب رؤية مستقبلية مشتركة وحلولا دائمة لتفادي المزيد من التوترات وضمان الاستقرار المائي بين البلدين.

تعد أزمة المياه في تلك العلاقات منذ عام 2011 قضية ذات أهمية استراتيجية، نظرا لتأثيرها المباشر على الأمن المائي والاقتصادي للعراق. تقود المشاريع التركية على نهري دجلة والفرات، مثل بناء السدود الكبرى، إلى تراجع كميات المياه المتدفقة للعراق، مما يهدد العديد من القطاعات ومنها : الزراعة، الأمن الغذائي، وتوفر المياه للاستهلاك المحلي والصناعي.

ان الأهمية لا تتوقف على البعد المائي فحسب، بل تمتد لتشمل التوترات السياسية بين البلدين، إذ يمكن أن تؤدي السياسات المائية إلى تفاقم النزاعات الإقليمية. إن إيجاد حلول مستدامة لهذه الأزمة يتطلب تعاونا ثنائيا ودبلوماسيا لضمان توزيع عادل للمياه وتحقيق الاستقرار الإقليمي، مما يعكس الحاجة الملحة لحلول مستقبلية متفق عليها لضمان الأمن المائي في المنطقة.

هدف البحث: تهدف دراسة أزمة المياه في العلاقات إلى فهم أسبابها وتطوراتها، وتقييم آثارها على العراق في مجالات مثل الزراعة والاقتصاد. كما تسعى إلى تحليل السياسات المائية بين البلدين، وتعزيز التعاون الإقليمي لإيجاد حلول مستدامة واستشراف مستقبل العلاقات المائية فيما بينهما.

إشكالية البحث : تتمثل إشكالية أزمة المياه في العلاقات العراقية التركية منذ العام 2011 في كيفية تأثير السياسات المائية التركية، على نهري دجلة والفرات، على حصة العراق من المياه، مما يؤدي إلى مشكلات بيئية واقتصادية واجتماعية تهدد الأمن المائي والغذائي للعراق.

فرضية البحث: نفترض هنا ان اتجاهات السياسة المائية التركية تنتهي الى الاضرار باحتياجات العراق المائية ومن ثم الاضرار بالعلاقات بين البلدين.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

أولاً_ السياق التاريخي والسياسي للأزمة

تعد أزمة المياه بين العراق وتركيا إحدى القضايا المستمرة في العلاقات بين البلدين، إذ يشتركان في نهري دجلة والفرات، المصدرين الرئيسيين للمياه في العراق. بدأت هذه الأزمة تتفاقم مع استمرار تنفيذ تركيا لعدد من المشاريع المائية الكبرى، مثل سد إليسو، منذ بداية الألفية الراهنة، مما أثر بشكل كبير على تدفق المياه إلى العراق بسبب ضعف تدفق المصادر الاخرى التي يمكن ان تعطي للعراق احتياجات مناسبة من المياه. ورغم محاولات التفاوض بين البلدين، ظل النزاع حول حقوق المياه دون حل جذري، مما يهدد الاستقرار البيئي والاقتصادي في العراق.

1_تعريف الأزمة وأسبابها:

أزمة المياه بين العراق وتركيا حول تقاسم المياه بين البلدين، من نهري دجلة والفرات نشأت بشكل أساسي نتيجة لمشاريع السدود الكبرى التي أنشأتها تركيا على هذين النهرين، مثل سد إليسو، والتي ساهمت في تقليص كمية المياه التي تصل إلى العراق من نحو 49 مليار م3 في ثمانينيات القرن الماضي الى ما لا يزيد على 20 مليار 3 في العام 2010 . وقد أدت هذه المشاريع إلى توترات سياسية واقتصادية، إذ يشعر العراق أن حقوقه في المياه تتعرض للانتهاك، مما يعرض أمنه المائي والاقتصادي للخطر[1].

وتحليل أسباب الأزمة بين البلدين فان الواضح ان تلك الازمة مبعثها الرئيس غياب البدائل الفاعلة لدى العراق مقابل اتجاه تركيا الى التوسع بإنشاء السدود المائية ، وكما يلي:

أ. مشاريع السدود التركية، اذ انه منذ السبعينات، بدأت تركيا في تنفيذ مشاريع مائية ضخمة على نهري دجلة والفرات ضمن مشروع غاب (جنوب شرق الأناضول)، الذي يتضمن بناء عدة سدود كبيرة، أبرزها سد أتاتورك وسد إليسو. تهدف هذه المشاريع إلى تحسين استغلال المياه في تركيا من خلال إنتاج الطاقة الكهربائية وتوسيع الزراعة والسياحة وتوطين المواطنين في مناطقهم. ومع بدء تنفيذ سد إليسو في 2006، تقلصت كمية المياه المتدفقة إلى العراق بشكل ملحوظ، إذ تم تخزين كميات كبيرة من المياه خلف السدود، مما أثر سلبا على تدفق المياه إلى الأراضي العراقية.

ب.التوسع التركي في استخدام المياه، ان تركيا تعمل على زيادة استهلاكها للمياه في جنوب شرق اناضول، التي تعتمد بشكل كبير على نهري دجلة والفرات. مع زيادة السكان واحتياجات المياه الزراعية والصناعية،

1 –محمد رشيد، أزمة المياه في الشرق الأوسط: تحديات وفرص التعاون، ط١، دار الكتاب العربي ، بيروت ، 2019، ص46–49.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

ازداد الطلب على المياه، مما دفع الحكومة التركية إلى تنفيذ مزيد من المشاريع لتحسين القدرة على تخزين واستخدام المياه. بينما كانت هذه المشاريع تهدف إلى تعزيز التنمية في تركيا، كانت لها تداعيات كبيرة على حصة العراق من المياه، خاصة في ظل تفاوت احتياجات البلدين وتغير الظروف المناخية[1].

ج.غياب الاتفاقيات المائية الملزمة، فبالرغم من وجود بعض الاتفاقيات بين العراق وتركيا، مثل اتفاقية 1980 التي تنص على التعاون بين البلدين في إدارة المياه، إلا أن هذه الاتفاقيات كانت غير ملزمة ولا تحدد بوضوح حصص المياه بين البلدين. كما أن الاتفاقيات لم تواكب التغيرات الجديدة في احتياجات المياه بعد بناء السدود الكبرى في تركيا. مما جعل العراق يواجه مشكلة حقيقية في ضمان حصته من المياه.

د.التغيرات المناخية، ان التغيرات المناخية في المنطقة أسهمت في تفاقم أزمة المياه. مع زيادة درجات الحرارة وقلة الأمطار وتزايد السكان، أصبحت الموارد المائية في العراق أكثر ندرة. ان العراق يعاني من مدة من مؤشرات الجفاف المستمر وهو يؤدي إلى تدهور الوضع المائي في البلاد، مما يعزز من صعوبة التوصل إلى حلول لأزمة المياه بين العراق وتركيا، إذ لا تكفي كميات المياه المتاحة لمواجهة الاحتياجات المحلية من المياه.

هـ.الاعتبارات السياسية، رغم انه لم تستخدم لغاية اليوم ، الا انه يمكن ان تُستخدم المياه كأداة ضغط سياسي على العراق. على الرغم من محاولات العراق المتكررة للحصول على حقوق مائية عادلة من خلال القنوات الدبلوماسية، فإن تركيا ترى أن هذه المياه هي من مواردها الطبيعية التي يمكنها استخدامها كما تشاء تحت عنوان ان النهرين ما انهار عابرة للحدود وليسا انهارا دولية اي انهما لا يخضعان لاحكام القانون الدولي. هذا التفاوت في وجهات النظر حول تقاسم المياه يزيد من تعقيد التفاوضات ويجعل الوصول إلى اتفاق شامل أكثر صعوبة[2].

و.زيادة الطلب على المياه:

مع زيادة النمو السكاني والاقتصادي في كل من العراق وتركيا، ارتفع الطلب على المياه بشكل ملحوظ. في العراق، يعد الماء مصدرا حيويا للزراعة التي تعد من أبرز مصادر الدخل ورفاهية الاقتصاد. كما أن المناطق الجنوبية، التي تعتمد بشكل كبير على الري من الأنهار، تواجه تراجعا في مستوى المياه، مما يزيد

1 – أحمد الكعبي، تأثير مشاريع السدود التركية على الأمن المائي في العراق،مجلة الدراسات المائية، بغداد ، 2020، ص112-118.

2 –بوسكين سليم ، اتغام عادل العزاوي، تاثير مشكلة المياه على العلاقات التركية مع دول المصب لنهري دجلة والفرات ، مجلة قضايا سياسية ، العدد 76، جامعة النهرين، 2024، ص537-538.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

من الفقر والبطالة في هذه المناطق. وفي تركيا، تزداد الاحتياجات لتوسيع الزراعة والري وتوليد الطاقة، مما يؤدي إلى تنافس غير مستدام على المياه.

هذه الأسباب مجتمعة أسهمت في تصعيد أزمة المياه بين العراق وتركيا، إذ أن كل من البلدين له مصالحه في استخدام هذه الموارد المائية، وفي غياب اتفاقيات ملزمة ومشتركة، تبقى الأزمة محط اهتمام مستمر وتمثل تحدي في العلاقات الثنائية بين البلدين.

ثانياً_ تطور العلاقات المائية بين العراق وتركيا قبل عام 2011

قبل عام 2011، تطورت العلاقات المائية بين العراق وتركيا بشكل تدريجي، إذ كانت المياه المشتركة بين البلدين تشكل جزءا أساسيا من علاقات الصراع السياسي والتعاون في آن واحد. يعود الاهتمام المشترك بمياه نهري دجلة والفرات إلى فترة ما قبل تأسيس الدولة التركية الحديثة عام 1923، الا ان العراق في وقته كان جزءا من الدولة العثمانية، ولكن مع تطور المشاريع المائية في تركيا، بدأ الخلاف حول توزيع المياه يتصاعد تدريجيا.

في الخمسينات والستينات من القرن الماضي، كانت تركيا قد بدأت التفكير في استغلال مصادر المياه عبر إنشاء سدود على نهري دجلة والفرات، إلا أن العراق لم يبدِ قلقا في تلك الفترة. ومع بداية السبعينات، ومع نمو الاقتصاد التركي وارتفاع احتياجاتها للمياه من أجل التنمية الزراعية ومشاريع الطاقة، بدأ تنفيذ المشاريع المائية الكبرى مثل مشروع غاب (جنوب شرق الأناضول)، الذي شمل بناء عدة سدود على نهري دجلة والفرات، كان أبرزها سد "أتاتورك" على نهر الفرات. الا ان العراق في حينه اضا لم يكترث للموضوع لان لديه وفرة في الموارد المائية قياسا باحتياجاته. في عام 1980، تم توقيع اتفاقية التعاون المائي بين العراق وتركيا، التي نصت على تبادل المعلومات المتعلقة بالمياه وتنسيق استخدام المياه المشتركة. لكن هذه الاتفاقية لم تتطرق إلى تحديد حصص المياه بين البلدين، بل كان الهدف منها تبادل البيانات وتيسير التعاون في مجال المياه. ورغم وجود هذه الاتفاقية، إلا أن العراق بدأ يواجه مشكلة في نقص المياه نتيجة لسياسات السدود التركية، خاصة مع تنفيذ مشروع غاب الذي ضم بناء سدودا ضخمة على نهري دجلة والفرات. وكانت هذه السدود تهدف إلى توفير المياه لري الأراضي الزراعية وتوليد الطاقة الكهربائية، لكن ذلك تسبب في تقليص كميات المياه المتدفقة إلى العراق[1].

1 –أحمد نوري النعيمي ، العلاقات التركية العربية (1945 – 2016) ، عمان ، دار امجد للنشر والتوزيع ، 2017 ، ص333.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

على مدار التسعينات، أصبح العراق أكثر قلقا من التأثيرات البيئية والاقتصادية لتلك السدود على موارده المائية. في عام 1990، بدأ العراق في إثارة قضايا المياه في المحافل الدولية، محاولا الضغط على تركيا لإيجاد حل عادل لتقاسم المياه. رغم ذلك، ظلت التوترات تتصاعد بسبب غياب الاتفاقيات الحاسمة، ورفض تركيا تقديم تنازلات تتعلق بتقليص مشاريع السدود أو تعديل تدفق المياه. والموضوع استمر في ظرف عانى العراق من ارتفاع مؤشرات عدم الاستقرار بعد العام 2003، ثم استمر لغاية العام 2010 عندما اخذت المنطقة العربية تعاني من عدم استقرار كبير بفعل ما عرف بأحداث الربيع العربي[1].

في المجمل، لم تكن الفترة التي سبقت عام 2011 خالية من التعاون، لكنها شهدت تزايدا في التوترات نتيجة لاستمرار المشاريع المائية التركية من جهة، وعدم الوصول إلى اتفاقيات مائية حاسمة بين البلدين من جهة أخرى. هذه الظروف خلفت أزمة مائية مستمرة، مما دفع العراق إلى البحث عن حلول مبتكرة، بما في ذلك تنشيط الحوار مع تركيا وإثارة القضية في محافل دولية، لكنها ظلت مشكلة شائكة حتى بعد 2011.

ثالثا_ المشاريع التركية المائية وتأثيرها على العراق

تعد المشاريع التركية المائية، بما في ذلك سد إليسو، من أبرز العوامل التي تسببت في تصاعد أزمة المياه بين العراق وتركيا منذ بداية الألفية الراهنة. تهدف هذه المشاريع إلى تعزيز قدرة تركيا على التحكم في المياه المارة عبر أراضيها، لكنها أثرت بشكل كبير على تدفق المياه إلى العراق، مما أحدث مشاكل بيئية واقتصادية واجتماعية للعراق. وفيما يتعلق بمشروع سد إليسو، بدأت تركيا بناء سد إليسو على نهر دجلة في عام 2006 كجزء من مشروع غاب (جنوب شرق الأناضول)، الذي يتضمن بناء عدة سدود على نهري دجلة والفرات. يقع سد إليسو في جنوب شرق تركيا بالقرب من الحدود مع العراق، وهو أحد أكبر السدود في تركيا. وتهدف تركيا من بناء سد إليسو إلى تحسين قدرتها على تخزين المياه، توليد الطاقة الكهربائية، وتعزيز ري الأراضي الزراعية في المنطقة الجنوبية الشرقية للبلاد. لكن هذا المشروع أثار قلقا شديدا في العراق، إذ أن السد يقلل من كمية المياه المتدفقة إلى الأراضي العراقية، مما يهدد الزراعة، البيئة، والنظام البيئي في العراق. وتتبع تاثيرات السد يلاحظ الاتي[2]:

---

1 – عباس سعدون رفعت ، السياسة التركية تجاه سوريا بعد 2002، عمان ، دار دجلة للنشر والتوزيع ، 2018 ، ص384.

2 –للتوسع ينظر مثلا: محمد عبد الله ، أزمة المياه بين العراق وتركيا: دراسة تحليلية للعلاقات المائية بين البلدين من 2011 إلى 2021، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ،2022،ص 90_101.

وايضا : هالة حسين ، أزمة المياه في منطقة دجلة والفرات: التحديات القانونية والسياسية بين العراق وتركيا، رسالة ماجستير، جامعة كركوك، كلية القانون ، العراق ، 2018، ص 130–137.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

أ.تقليص حصص المياه: مع بدء تشغيل سد إليسو، أصبح العراق يتلقى كميات أقل من المياه القادمة عبر نهر دجلة. إذ أن السد يخفف من تدفق المياه المتجهة إلى العراق، مما يؤدي إلى نقص حاد في المياه اللازمة للزراعة والشرب.

ب.الآثار البيئية: تقليل كمية المياه المتدفقة إلى العراق يهدد البيئة المائية، ومنها تزداد مخاطر التصحر في المناطق الواقعة على ضفاف نهر دجلة والفرات. كما أن تقليص تدفق المياه يضر بالأنظمة البيئية في العراق، مما يعرض أنواعا عديدة من الحيوانات والنباتات للخطر.

ج.الآثار الزراعية: يعتمد العراق بشكل كبير على نهري دجلة والفرات لري الأراضي الزراعية، وبالأخص في المناطق الجنوبية. تقليص تدفق المياه نتيجة لمشاريع السدود التركية يؤدي إلى تراجع الإنتاج الزراعي، مما يزيد من التحديات الاقتصادية والاجتماعية، خاصة في المناطق التي تعتمد على الزراعة كمصدر رئيسي للعيش.

د.الآثار الاجتماعية والاقتصادية: يعاني العراق من نقص المياه في ظل هذه المشاريع، مما يؤدي إلى تأثر العديد من القطاعات مثل الصناعة، الزراعة، والطاقة. إضافة إلى ذلك، ينعكس هذا الوضع على المجتمعات المحلية التي تعتمد على المياه لأغراض شرب وري الأراضي الزراعية. وانتهى الى ارتفاع مستويات البطالة والفقر في تلك المجتمعات.

هـ.التوترات السياسية: يسبب تقليص المياه في زيادة التوترات بين العراق وتركيا، إذ يعتبر العراق أن حقه في المياه قد تم انتهاكه من خلال بناء السدود التركية دون التوصل إلى اتفاقيات مائية ملزمة بين البلدين..

رابعاً_ تأثيرات أزمة المياه على العراق

عدت أزمة المياه بين البلدين من أبرز القضايا التي تهدد الأمن البيئي والاقتصادي للعراق. ومع تزايد تأثير المشاريع المائية التركية على تدفق المياه من نهري دجلة والفرات، عانى العراق من نقص حاد في الموارد المائية. هذا النقص اثر بشكل مباشر على الزراعة، التي تعد مصدرا رئيسيا للاقتصاد العراقي، وادى إلى تفاقم مشاكل التصحر والجفاف في العديد من المناطق. بالإضافة إلى ذلك، تسهم الأزمة في زيادة التوترات السياسية بين العراق وتركيا، مما يهدد استقرار المنطقة بشكل عام. واتت تلك الازمة في ظرف خرج العراق من حالة انتشار القوات الامريكية على اراضيه وحدوث ما عرف بأحداث الربيع العربي ، والتي تلتها احداث خطيرة مرت على العراق ومنها انتشار تنظيم داعش الارهابي عام 2014 ، ثم التظاهرات التي تسببت بسقوط حكومة السيد عادل عبد المهدي عامي 2019– 2020 .

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

1_الآثار البيئية والاقتصادية لازمة المياه في العراق

تسببت ازمة المياه التي عاناها العراق من ظهور عدة اثار او تداعيات ، ومن ابرزها الاتي[1]:

أ.الآثار البيئية، وتلك الاثار تشمل موضوعات متعددة لعل ابرها هي الاتي:

- التصحر والجفاف: يُعد التصحر من أبرز الآثار البيئية التي يعاني منها العراق نتيجة لأزمة المياه.
- تدهور النظام البيئي: المياه تشكل المصدر الأساسي للحياة للكثير من الكائنات الحية، خاصة في الأنهار والبحيرات. تقليص كمية المياه المتدفقة من تركيا إلى العراق أدى إلى تدهور النظام البيئي المائي في الأنهار العراقية.
- ارتفاع مستويات الملوحة: مع تقليص المياه القادمة من الأنهار، تتزايد مستويات الملوحة في التربة في المناطق التي تعتمد على الري من دجلة والفرات. هذه الظاهرة تؤدي إلى تدهور الأراضي الزراعية وتراجع خصوبتها، مما يجعلها غير صالحة للزراعة، خاصة في المناطق الجنوبية.

ب.الآثار الاقتصادية، وتشمل تلك الاثار عدة جوانب ومن بينها[2]:

- الزراعة: تعد الزراعة من القطاعات الحيوية للاقتصاد العراقي، إذ توفر الغذاء والمصدر الرئيسي للعيش لملايين المواطنين. يعتمد العراق على نهري دجلة والفرات في ري الأراضي الزراعية، خاصة في المناطق الجنوبية التي تشهد انخفاضا كبيرا في المياه بسبب السدود التركية.
- النشاط الصناعي: تعد المياه أحد الموارد الأساسية في العديد من الصناعات، سواء لتوليد الكهرباء أو في عمليات التصنيع الأخرى. العراق يعاني من أزمة في إنتاج الطاقة الكهربائية بسبب نقص المياه في السدود التي تُستخدم في توليد الكهرباء، مثل سد الموصل. هذا النقص في الطاقة يؤثر على القطاعات الصناعية المختلفة، مما يحد من القدرة الإنتاجية للمصانع ويزيد من تكاليف الإنتاج.

---

1 –رائد سامي عباس العبيدي، مشكلة المياه بين العراق وتركيا دراسة في الأبعاد السياسية والاقتصادية، ، اطروحة دكتوراه، جامعة المنهرين ، 2011، ص119 وما بعدها.

وايضا : اسراء عادل، الأسباب والتداعيات وآفاق الحلول: أزمة المياه فى العراق، تاريخ الدخول 19 تشرين الثاني 2024، على الرابط: https://shafcenter.org/

2 –مروة علوان راضي، أثر أزمة المياه على العلاقات العراقية التركية ، مجلة دجلة ، العدد 2، المجلد 7، 2024، ص77–78.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

- النزوح السكاني: مع تدهور الأوضاع البيئية ونقص المياه في المناطق الريفية، يواجه الكثير من السكان في المناطق المتأثرة بالجفاف والندرة المائية خيارا صعبا: إما البقاء في المناطق المتدهورة أو النزوح إلى المدن. هذا النزوح يؤدي إلى زيادة الضغط على البنية التحتية في المدن الكبرى مثل بغداد والبصرة.
- تزايد التكاليف: نتيجة للأزمة، بدأت الحكومة العراقية في اتخاذ تدابير للتعامل مع نقص المياه، مثل استيراد المياه من دول أخرى أو التخطيط لإنشاء مشاريع لتحلية المياه. هذه التدابير تتطلب استثمارات ضخمة وتؤدي إلى زيادة التكاليف على الحكومة.

إجمالا، فإن الأزمة المائية في العراق تهدد جميع جوانب الحياة فيه، من البيئة إلى الاقتصاد وصولا إلى الحياة الاجتماعية، وتستدعي التعاون بين العراق وتركيا لإيجاد حلول مستدامة لضمان العدالة في توزيع المياه وحمايتها للأجيال القادمة والا يمكن ان تنعكس الازمة على الاستقرار الاقليمي.

خامساً_ تأثير الأزمة على الأمن الغذائي والزراعة

تعد الزراعة أحد الأعمدة الأساسية للاقتصاد العراقي، إذ يساهم القطاع الزراعي بشكل كبير في تأمين الغذاء وفرص العمل. إلا أن أزمة المياه الناجمة عن تقليص تدفق المياه من نهري دجلة والفرات بسبب المشاريع التركية ، تسببت في تحديات كبيرة للأمن الغذائي في العراق، ومن بين تلك التحديات او الاثار الاتي[1]:

1.نقص المياه وري الأراضي الزراعية ، اذ يعتمد البلد بشكل كبير على مياه نهري دجلة والفرات لري الأراضي الزراعية، خاصة في المناطق الجنوبية والوسطى التي تعد سلة الغذاء الرئيسية للبلاد. ومع تقليص تدفق المياه من السدود التركية، تواجه هذه المناطق صعوبة في توفير المياه اللازمة للري، مما يؤدي إلى تدهور المحاصيل الزراعية.

2.انخفاض إنتاج المحاصيل الأساسية، اذ يؤثر نقص المياه على إنتاج المحاصيل الزراعية الأساسية مثل القمح والشعير والأرز، التي تعتمد بشكل رئيسي على الري. مع تراجع المياه، تنخفض كميات المحاصيل المنتجة، مما يؤدي إلى نقص المعروض من الغذاء المحلي وزيادة الحاجة إلى الواردات المستوردة لتلبية احتياجات السوق. هذا يرفع الأسعار ويزيد من العبء المالي على المواطنين.

1 –فرح عبدالكريم محمد، النزاع على المياه بين العراق وتركيا ، رسالة ماجستير ، عمان ، جامعة الشرق الاوسط، 2014، ص82–84.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

3.التأثير على الزراعة المروية، تعد الزراعة المروية في العراق المصدر الأساسي للإنتاج الزراعي، ولكن مع تدني مستويات المياه في الأنهار، يجد المزارعون صعوبة في الحفاظ على نظام الري التقليدي. هذا يؤدي إلى تحول الأراضي الزراعية إلى أراضٍ جافة وغير منتجة، ويجعل المزارعين أكثر عرضة للتعرض للخسائر الاقتصادية، مما يعزز من الفقر في المناطق الريفية.

4.تدهور الأراضي الزراعية وزيادة الملوحة ، ان نقص المياه يساهم في ارتفاع مستويات الملوحة في التربة، مما يضعف القدرة على الزراعة في العديد من المناطق. الأراضي التي كانت تتمتع بخصوبة عالية أصبحت الآن غير صالحة للزراعة بسبب تراكم الأملاح الناتجة عن قلة المياه العذبة.

5.زيادة الاعتماد على الواردات الغذائية، فمع نقص الإنتاج المحلي من المحاصيل الزراعية، يزداد اعتماد العراق على الواردات الغذائية خاصة من دول الجوار، وذلك لسد الفجوة بين العرض والطلب. وهو اتجاه يزيد العبء على الموارد الوطنية ويتسبب بخروج العملة الاجنبية ، والاهم انه يتسبب بضعف في الامن الغذائي.

6.تهديد الأمن الغذائي، نتيجة لهذه التحديات، يهدد نقص المياه والأراضي الزراعية المروية قدرة العراق على تحقيق الأمن الغذائي. ويمكن ان يصبح العراق أكثر عرضة لأزمات غذائية في المستقبل.

سادساً–التأثيرات الاجتماعية والسياسية داخل العراق

ان لأزمة المياه بين العراق وتركيا تأثيرات واسعة النطاق على الحياة الاجتماعية والسياسية في العراق، إذ تتسبب في تحولات كبيرة تؤثر على الاستقرار الداخلي. هذه التأثيرات تعكس الوضع المعقد الذي يعيشه العراق نتيجة لتقليص تدفق المياه من نهري دجلة والفرات بسبب السدود التركية، مما يؤدي إلى عدد من الأزمات وهو ما يمكن الاشارة اليها في ادناه[1]:

1. التأثيرات الاجتماعية، ولعل من بين تلك التأثيرات تضاعف ازمة النزوح الداخلي، وازمة التدهور الصحي جراء صعوبة في الحصول على مياه شرب نظيفة، وتدهور مستوى الحياة والرفاهية ، ان تلك التأثيرات اصبحت واضحة من خلال حجم الهجرة الى المدن الكبرى ، واستنزاف المناطق الريفية.

2. التأثيرات السياسية، وهذه التأثيرات تعد مخرج ثانوي لأصل الازمة ، فانخفاض كمية المياه يتسبب بأزمات بيئية واقتصادية واجتماعية مباشرة ، ولتلك الابعاد والتداعيات نتائج سياسية. وهو ما يتضح من خلال : التوترات مع تركيا لان الاخيرة لا تتجه الى تسوية الازمة عبر المفاوضات، وهو ما يتسبب بتعرض

1 – فرح عبدالكريم محمد ، مصدر سبق ذكره، ص122–129.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

الحكومة العراقية الى الضغوط الداخلية لإيجاد حلول للازمة، وهو ما ينتهي الى بروز دعوات للضغط الدولي على تركيا ، ويفرض على الحكومة البحث عن إدارة الأزمات الداخلية.

إن أزمة المياه بين العراق وتركيا تخلق تأثيرات اجتماعية وسياسية عميقة تؤثر على جميع شرائح المجتمع العراقي. من نزوح السكان إلى تدهور مستوى الحياة وارتفاع التوترات السياسية، هذه الأزمة تضع تحديات هائلة أمام الحكومة العراقية.

سابعاً _السياسات والمفاوضات بين العراق وتركيا

عدت قضية المياه من الموضوعات المهمة التي تشكل محور السياسات والمفاوضات بين العراق وتركيا منذ عدة عقود. تصاعدت التوترات بين البلدين في السنوات الأخيرة بسبب بناء تركيا للسدود على نهري دجلة والفرات، ما أدى إلى تقليص حصة العراق من المياه. في هذا السياق، بذلت الحكومة العراقية جهودا دبلوماسية لتوقيع اتفاقات مائية تضمن حقوق العراق في استخدام المياه، فيما تسعى تركيا لتحقيق مصالحها الاستراتيجية والتنموية. اتسمت المفاوضات بين الجانبين بالتعقيد، إذ تتداخل المصالح المائية مع القضايا السياسية والاقتصادية، مما يجعل التوصل إلى حلول دائمة تحديا كبيرا.

1_الاتفاقيات المائية السابقة بين العراق وتركيا

على مدار العقود الماضية، حاول العراق التوصل إلى حلول لتقاسم المياه مع تركيا، نظرا لأهمية نهري دجلة والفرات كمصادر رئيسية للمياه في كلا البلدين. ورغم المحاولات العديدة، لم يتمكن من ذلك ولم تتمكن الاتفاقيات المائية السابقة من إيجاد حل دائم وشامل للأزمة، ولكنها ساعدت في وضع أسس للتفاهم والتعاون بين البلدين، وبحسب التطور التاريخي لاصل الازمة فانه يلاحظ الاتي[1]:

أ.اتفاقية 1923 (اتفاقية لوزان) ، والتي تمت في ظل وجود واستمرار سيطرة الدولة العثمانية على بعض مناطق الشرق الأوسط، تم الاتفاق بين العراق (الذي كان قد استقل انذاك) وتركيا في إطار معاهدة لوزان عام 1923 على تقاسم مياه نهري دجلة والفرات. ومع ذلك، لم تكن هذه الاتفاقية شاملة، إذ لم تتناول بالوضوح المسائل المتعلقة بإدارة الموارد المائية بين البلدين بشكل مفصل.

1 – راجي يوسف محمود البياتي ، المشاريع المائية التركية وأثرها على العلاقات العراقية – التركية ، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية ، العدد 29، المجلد 8 ، جامعة كركوك، 10ذ9 ،ص93–96.

وايضا : سلمان علي حسين ، المياه في العلاقات العراقية التركية.، مجلة قضايا سياسية ، العدد 59 ، جتمعة النهرين ، 2019 ، ص255–258.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

ب.اتفاقية 1946 ، وفيها تم توقيع اتفاقية بين العراق وتركيا بشأن مياه الأنهار المشتركة. كانت هذه الاتفاقية تهدف إلى تنظيم تدفق المياه بين البلدين، لكنها لم تكن شاملة بما يكفي لتنظيم استخدام الموارد المائية بشكل مستدام. وتعد هذه الاتفاقية الأولى التي تطرقت إلى حقوق المياه بين البلدين ولكنها بقيت محدودة.

ج.اتفاقية 1980، وفيها تم توقيع اتفاقية أخرى بين العراق وتركيا تتعلق بتقاسم مياه نهري دجلة والفرات. تضمنت الاتفاقية تحديد حصة كل من البلدين من مياه دجلة والفرات وضرورة التعاون بينهما في إدارة الموارد المائية. ومع ذلك، كانت الاتفاقية تفتقر إلى آليات تنفيذ فعالة، وتجاهلت العديد من القضايا البيئية والاقتصادية التي نشأت مع مرور الوقت.

د.اتفاقية 2009 ، وفي محاولة جديدة لإيجاد حل دائم للأزمة المائية، وقعت العراق وتركيا في عام 2009 خلال زيارة رئيس الحكومة التركية رجب اردوغان للعراق ، اتفاقية تركز على التعاون في إدارة الموارد المائية بين البلدين. وتنص الاتفاقية على أن تقوم تركيا بإبلاغ العراق قبل بناء أي سدود على نهري دجلة والفرات وتزويد العراق بالمعلومات حول المشاريع المائية المستقبلية. إلا أن هذه الاتفاقية لم تحل المشكلة بشكل جذري، إذ استمرت تركيا في تنفيذ مشاريع السدود ، مما أدى إلى زيادة التوترات بين البلدين.

د.لم تتمكن المفاوضات المستمرة وزيارات المسؤولين المتبادلة من التوصل إلى حل دائم للنزاع على المياه بين العراق وتركيا. تواصل الحكومات العراقية المختلفة الضغط على تركيا لتقديم مزيد من التنازلات بشأن توزيع المياه، خاصة في ظل تأثير السدود التركية على تدفق المياه إلى العراق. وكان من بين التحركات المهمة للحكومات العراقية هو ما جرى في عهد حكومات السيد حيدر العبادي ومن بعده حكومات السيد عادل عبدالمهدي ومصطفى الكاظمي ومحمد السوداني ، وكلها عملت على الضغط على تركيا من اجل الاتفاق على منح العراق كمية مناسبة من المياه[1].

هذه الاتفاقيات تسلط الضوء على التحديات التي يواجهها كلا البلدين في إيجاد حل يحقق العدالة ويضمن الاستخدام المستدام للمياه بين العراق وتركيا.

2_التحديات التي تواجه المفاوضات والحلول الدبلوماسية بين العراق وتركيا

1 – لمواجهة شح المياه.. جهود لاستخلاص حصص العراق المائية، تاريخ الدخول 10 تشرين الثاني 2024، على الرابط: https://www.aljazeera.net/politics/2021/10/6

وايضا : اتفاقية إدارة الموارد المائية مع تركيا تثير غضب خبراء المياه في العراق، تاريخ الدخول 10 تشرين الثاني 2024، على الرابط: https://www.alhurra.com/iraq/2024/04/25

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

تواجه المفاوضات بين العراق وتركيا بشأن أزمة المياه العديد من التحديات المعقدة التي تجعل من الصعب التوصل إلى حلول دائمة وفعّالة. هذه التحديات تتراوح بين القضايا السياسية، الاقتصادية، البيئية، والاجتماعية، وتؤثر على قدرة البلدين على التوصل إلى اتفاق شامل، ويمكن تحليل تلك التحديات كالاتي[1]:

أ.المصالح السياسية المتضاربة ، ولعل اهمها الاعتبارات السياسية الداخلية لتركيا اذ تعد مشاريع السدود على نهري دجلة والفرات جزءا من استراتيجيتها التنموية لتحقيق الأمن المائي وتلبية احتياجاتها الداخلية من المياه والطاقة. يقابلها وجود التدخلات الدولية لان الازمة اصبحت محل ومصدر قلق إقليمي ودولي لانها تؤثر بحدة على العراق ومن ثم تهدد الاستقرار الاقليمي.

ب.الاختلافات في الرؤية بشأن حقوق المياه ، ولعل من ابرز الاختلافات هي الاختلاف بشان حصة المياه فالعراق يرى أن له حقا تاريخيا في استخدام مياه نهري دجلة والفرات، بينما ترفض تركيا تقسيم المياه استنادا إلى معاهدات قديمة، الى جانب الاختلاف بشان الاستفادة المتوازنة ، والمفاوضات فشلت في الوصول إلى اتفاق يُرضي جميع الأطراف حول كيفية توزيع المياه بين البلدين بطريقة تحقق المنفعة المتوازنة والمستدامة وكان اخر الاتفاقيات هو ما جرى في المدة بين عامي 2021– 2024 من اتفاقيات تقضي بان يتم ضمان وجود حصة للعراق باتفاق امده 10 اعوام وهو ما جرى في اعقاب زيارة الرئيس التركي رجب اردوغان للعراق في شهر نيسان 2024 ، الا ان ذلك ما زال قيد التطبيق ويمكن للاتفاق الاخير ان يواجه تحديات عدم التطبيق.

ج.التحديات الاقتصادية ، ومنها اشكالية التمويل والتنمية فتركيا تستثمر بكثافة في مشاريع السدود التي توفر لها إمدادات مائية كبيرة للطاقة والتطور الزراعي، وتعد هذه المشاريع جزءا من خطة التنمية الاقتصادية لها. من جهة أخرى، العراق يعاني من ضائقة اقتصادية مزمنة ويحتاج إلى موارد مائية ضخمة لدعم قطاع الزراعة والأمن الغذائي، وهو ما يضيف بعدا اقتصاديا حساسا للمفاوضات. كما ان آثار السدود على الزراعة اخذت تظهر بحدة في العراق.

د.التحديات البيئية ، وهو ما يظهر من خلال التدهور البيئي في العراق ، وظهور مشكلة التلوث وملوحة التربة، وغيرها.

---

1 – أبرز نقاط اتفاق إطار التعاون في مجال المياه، بين العراق وتركيا:، موقع وزارة الخارجية لجمهورية العراق، تاريخ الدخول 20 تشرين الثاني 2024، على الرابط: https://mofa.gov.iq/ankara/?p=6772

وايضا : حصص "عادلة".. ماذا يتضمن اتفاق الـ10 سنوات للمياه بين العراق وتركيا؟، تاريخ الدخول 20 تشرين الثاني 2024، على الرابط: https://www.alhurra.com/iraq/2024/04/22

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

هـ.التحولات الجيوسياسية والإقليمية، فازمة المياه اخذت تظهر تاثيرات وتداعيات على العلاقات الإقليمية وربما تداعياتها لا تقتصر على العراق انما يمكن ان تمتد لتشمل سوريا.

و.القدرة على تنفيذ الاتفاقيات، وهي من الموضوعات المعقدة لانها تفرض وجو الرقابة والتنفيذ لضمان التزام كل الاطراف بالمعالجات ، الى جانب ضمانات بعدم وجود تهديدات مستقبلية. الى جانب التعاون في مجال تكنولوجيا المياه وبما يضمن الاستخدام الأمثل للمصادر المائية[1].

ثامناً : الآفاق المستقبلية لأزمة المياه بين العراق وتركيا

تتواصل أزمة المياه بين العراق وتركيا في التأثير بشكل كبير على العلاقات الثنائية بين البلدين، خاصة مع استمرار المشاريع المائية التركية. في المستقبل، ستظل هذه الأزمة تمثل تحديا كبيرا للعراق، لهذا عملت الولايات المتحدة والامم المتحدة في العام 2021 على محاولة استدعاء او استحضار البيئة الاقليمية لمساعدة العراق على تجاوز موضوع ازمة المياه ، وعقد اربع مؤتمرات دولية لهذا الموضوع [2]، ومع تصاعد الضغوط الداخلية والإقليمية لحل النزاع حول حقوق المياه. ان الآفاق المستقبلية للأزمة تعتمد على عدة عوامل، مثل تطور العلاقات السياسية بين البلدين، التزام تركيا بحلول دبلوماسية، والضغوط الدولية على تركيا للوصول إلى اتفاقيات عادلة. قد يتطلب الأمر تحولا في السياسات الإقليمية والدولية لضمان الاستخدام المستدام للمياه وحماية الأمن المائي في العراق.

1_التغيرات المناخية وتأثيرها على أزمة المياه بين العراق وتركيا

تلعب التغيرات المناخية دورا متزايد الأهمية في تفاقم أزمة المياه بين العراق وتركيا. تتسبب التغيرات المناخية في تقلبات غير متوقعة في نمط هطول الأمطار ودرجات الحرارة، مما يؤدي إلى انخفاض في مستويات المياه المتاحة من الأنهار المشتركة، مثل دجلة والفرات. هذه التأثيرات المناخية تزيد من تفاقم مشكلة ندرة المياه التي يعاني منها العراق. ويمكن تتبع ابرز تلك التغيرات عبر الاتي:

أ. انخفاض مستويات المياه بسبب الجفاف ، ان ارتفاع درجات الحرارة والظروف المناخية القاسية مثل فترات الجفاف الطويلة تؤدي إلى انخفاض التدفقات المائية عبر نهري دجلة والفرات. مع تزايد فترات الجفاف في العراق، يصبح تأثير السدود التركية أكثر حدة على العراق.

---

1 –فاطمة الجبوري، السياسة المائية في منطقة الشرق الأوسط: التعاون والنزاع، ط٢، دار الفكر العربي للنشر ، القاهرة، 2018، ص 110–119.

2 –مؤتمر بغداد الدولي الرابع للمياه، تاريخ الدخول 20 تشرين الثاني 2024، على الرابط: https://ti.uokerbala.edu.iq/archives/108

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

ب. زيادة التصحر في العراق، ان التغيرات المناخية تسهم أيضا في زيادة التصحر في العراق، خاصة في المناطق الجنوبية والوسطى، بسبب نقص المياه وارتفاع درجات الحرارة. هذا يؤثر بشكل مباشر على الأراضي الزراعية، مما يزيد من هشاشة الأمن الغذائي في العراق ويزيد من صعوبة التكيف مع تأثيرات الأزمة المائية.

ج. تأثير على التنوع البيولوجي، ان التغيرات المناخية تؤدي إلى تغييرات في النظام البيئي في العراق، ما يهدد التنوع البيولوجي في المنطقة. وانخفاض منسوب المياه في الأنهار والبحيرات يؤدي إلى تهديد الحياة البرية والنباتات التي تعتمد على المياه العذبة، مما يؤدي إلى تدهور النظام البيئي بشكل عام.

د. دور التغيرات المناخية في تصعيد النزاع ، اذ انمع تزايد الضغط الناجم عن تغير المناخ، قد يصبح الصراع على الموارد المائية أكثر حدة بين البلدين . ويمكن أن تؤدي هذه الضغوط البيئية إلى زيادة التوترات السياسية بين البلدين، على الرغم مما بذل من جهود خلال السنوات الاخيرة لإيجاد تسوية لازمة المياه في العراق.

2_احتمالات التعاون بين العراق وتركيا في إدارة أزمة المياه

رغم التحديات الكبيرة التي تواجه العلاقات المائية بين العراق وتركيا، فإن هناك عدة احتمالات للتعاون بين البلدين في المستقبل قد تساعد في إدارة أزمة المياه بشكل أكثر فعالية. يتطلب ذلك من كلا الطرفين اتخاذ خطوات متقدمة لإيجاد حلول مستدامة وفعّالة تضمن حقوق المياه لكلا البلدين وتدعم التنمية المشتركة وهو ما يمكن تتبع كالاتي[1]:

أ. إقامة إطار قانوني مشترك، فمن بين أبرز الاحتمالات هو إقامة اتفاقية مائية شاملة بين العراق وتركيا، تتضمن آلية ملزمة لتقاسم المياه وتنظيم استخدام الأنهار المشتركة واهمه ان يكون العراق قادر على تحديد احتياجاته ، وان يجري تحول في نظم الري المستخدمة لديه.

ب. المشاركة في إدارة السدود ، ان إحدى الاحتمالات المطروحة هي تعاون أكبر في إدارة المشاريع المائية والسدود المشتركة، بحيث يتم إشراك او اعلام العراق في الخطط المستقبلية لبناء السدود في تركيا. من خلال هذه المشاركة، يمكن للعراق الحصول على معلومات محدثة حول التدفقات المائية والتأكد من أن

1 –أحمد البغدادي ، الموارد المائية في العالم العربي: تحديات المستقبل ، ط ٣، دار النشر الجامعي ، عمان ، 2022، ص200–211.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

السدود لا تؤثر سلبا على حقوقه المائية. كما ان هذا الاتجاه يضمن تبادل الخبرات في مجال إدارة المياه، مما يساعد في تحسين كفاءة استغلال الموارد المائية.

ج. مشاريع مشتركة لتحسين استدامة المياه ، ويمكن للعراق وتركيا التعاون في مشاريع مشتركة تهدف إلى تحسين استدامة المياه في منطقة حوض دجلة والفرات. يشمل ذلك مشاريع لحماية المصادر المائية من التلوث، تحسين تقنيات الري في كلا البلدين، بالإضافة إلى تبني حلول تكنولوجية مبتكرة في مجال تحلية المياه واستخدام المياه العادمة. وهو ما يضمن ان يحصل العراق على حدود مناسبة من المياه عبر البدائل: التحلية ، والترشيد.

د. الاستفادة من الدعم الدولي، وهو الاساس الذي تم بموجبه عقد مؤتمرت بغداد للمياه ، ان تعاون العراق وتركيا بشكل أكبر، يساعد ذلك في جذب دعم دولي لتحقيق حلول مستدامة للأزمة المائية في العراق.

هـ. التعاون في مواجهة التغيرات المناخية، قد يكون التعاون بين العراق وتركيا أمرا حيويا لمواجهة تحديات التغيرات المناخية. من خلال تبادل البيانات العلمية والتقنية، ومن خلالها يمكن للبلدين تحسين استجابتهما للأزمات المائية الناجمة عن التغيرات المناخية.

3_سيناريوهات وحلول مستقبلية لتقاسم المياه بين العراق وتركيا

في ظل استمرار أزمة المياه بين العراق وتركيا ، فان الاحتمالات المطروحة في مسار العلاقات بينهما ، تدور حول الاتي[1]:

أ. سيناريو التعاون الشامل عبر اتفاقية ملزمة، وهو احتمال يبنى على توقيع اتفاقية شاملة لإدارة المياه يتم فيه تنظم حقوق كل طرف في استخدام مياه دجلة والفرات، تحدد حصة كل من البلدين بناءً على المعايير البيئية والتنموية. الى جانب وجود آليات دائمة للإبلاغ المسبق عن أي مشاريع مائية جديدة على الأنهار المشتركة، ويتضمن الاتفاق آلية للرقابة المستقلة من خلال طرف ثالث أو هيئات دولية مثل الأمم المتحدة، لضمان التزام كلا البلدين بشروط الاتفاقية. ويمكن ان يكون هناك توزيع مناسب للمياه حسب السعة البيئية والاقتصادية يضمن للعراق تدفق كمية مناسبة من المياه ، ويمكن ان يتم ذلك في ظل تعاون قليمي مع

1 –للتوسع ينظر مثلا: محمد سيف رمضان ، تداعيات ازمة المياه على مستقبل العلاقات الثنائية العراقية التركية بعد عام 2003، مجلة كامبريدج للبحوث العلمية ، العدد 34، حزيران 2024، تاريخ الدخول 20 تشرين الثاني 2024، على الرابط: https://camb-magazine.com/742

وايضا : كمال اوزتورك، العراق وتركيا: بحث عن مستقبل مشترك، تاريخ الدخول 20 تشرين الثاني 2024، على الرابط: https://www.aljazeera.net/opinions/2024/4/24

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

الدول المجاورة والامم المتحدة. ويمكن ان يتضمن ذلك دعم العراق في مجال التكنولوجية المستدامة لتحسين كفاءة استخدام المياه، او حتى دعم العراق بإنشاء صندوق دولي لتعويض الأضرار البيئية والاقتصادية لتقلص الواردات المائية.

ب. سيناريو التصعيد والمراقبة الدولية ، وهو ما يفيد ان اي تسوية لازمة المياه ستفشل ، وسيتم التصعيد بين البلدين ، وتدخل الأمم المتحدة أو منظمات دولية لحل النزاع. وهذا الاحتمال وارد بحكم مسار العلاقات المستمر منذ عدة عقود.

ج.الاستمرارية ، اي ان تستمر الاحوال القائمة لازمة المياه بين البلدين من دون قدرة الدولتين على ايجاد حلول جذرية وطويلة الامد لتسوية ازمة المياه في العلاقات المتبادلة.

الخاتمة والاستنتاجات

إن أزمة المياه بين العراق وتركيا منذ عام 2011 تمثل واحدة من أبرز القضايا التي تشكل تحديا حقيقيا للأمن المائي في العراق، إذ تؤثر بشكل مباشر على التنمية الاقتصادية، البيئة، والأمن الغذائي. وتعد المشاريع المائية التركية، أحد الأسباب الرئيسية لتفاقم هذه الأزمة، مما أدى إلى تقليص تدفق المياه إلى العراق وتزايد المخاطر المرتبطة بندرة المياه.

رغم التحديات العديدة التي تواجه العراق من جراء هذه الأزمة، إلا أن هناك فرصا للتعاون المستدام بين البلدين من خلال تبني حلول دبلوماسية فعالة. يمكن تحقيق هذه الحلول عبر تعزيز الحوار الثنائي، الاستفادة من الوساطة الدولية، وتطوير آليات قانونية مشتركة لإدارة الموارد المائية. الى جانب الحلول التكنولوجية المستدامة، مثل تحسين تقنيات الري، وتحلية المياه في العراق.

عدت ازمة المياه من بين الازمات المهمة التي اثرت على العراق وعلى مسار العلاقات العراقية التركية ، اذ يصب في العراق نهرا دجلة والفرات الذين ينبعان من داخل تركيا، وهما بالنسبة للعراق مصدرا لأكثر المياه التي يتم الحصول عليها، والملاحظ ان كمية التدفق التي تصل للعراق اخذت تتقلص منذ عدة عقود بفعل اتساع احتياجات كل من تركيا والعراق وتزايد مشاريع المياه التركية على مجرا النهرين.

الاستنتاجات

توصل البحث الى عدد من الاستنتاجات التي تخص موضوع ازمة المياه في مسار العلاقات العراقية التركية وكالاتي:

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

1.تصاعد التوترات نتيجة المشاريع التركية ، منذ عام 2011، شهدت العلاقات العراقية التركية تصاعدا في التوترات بسبب بناء تركيا لعدد من المشاريع مائية الضخمة او الاتجاه الى تعبئة السدود والخزانات ، على نهري دجلة والفرات، والتي أثرت بشكل كبير على تدفق المياه إلى العراق. هذه المشاريع شكلت تهديدا حقيقيا للأمن المائي في العراق، إذ أدت إلى تقليص الموارد المائية المتاحة للزراعة والأنشطة الاقتصادية الأخرى.

2.تأثير الأزمة على العراق، ان أزمة المياه أصبحت من القضايا الحاسمة التي تؤثر في الأمن المائي والغذائي في العراق. فالتراجع في تدفق المياه أدى إلى تدهور الوضع البيئي، وزيادة التصحر، فضلا عن التأثيرات السلبية على الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي في البلاد.

3.حاجة العراق إلى استراتيجية دبلوماسية أكثر فعالية، ان الأزمة تعكس الحاجة الملحة إلى تبني العراق لسياسات دبلوماسية أكثر فاعلية لحماية حقوقه المائية. على الرغم من أن العراق قد أطلق عددا من المبادرات والاحتجاجات ضد بناء السدود التركية، إلا أن هذه الجهود لم تثمر عن اتفاقات ملزمة.

4.أهمية التعاون الإقليمي والدولي، تُظهر الأزمة أن الحلول الثنائية بين العراق وتركيا قد تكون غير كافية. من الضروري أن يشهد المستقبل تعزيز التعاون الإقليمي بين دول حوض دجلة والفرات، بما في ذلك سوريا وإيران، وكذلك التعاون مع المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة لايجاد حلول لازمة المياه في العراق.

5.الفرص المستقبلية للتعاون بين العراق وتركيا، لقد وقع العراق وتركيا مبادرة للتعاون لمدة 10 سنوات لتلبية احتياجات العراق من المياه ، عام 2024 ، ورغم التحديات، تظل هناك فرص كبيرة للتعاون بين العراق وتركيا في مجال إدارة المياه، إذا تم التركيز على التوصل إلى اتفاقيات عادلة ومشتركة مستقبلا.

6.تأثير التغيرات المناخية على الأزمة، ان التغيرات المناخية تلعب دورا حيويا في تفاقم الأزمة بين البلدين واكثر الدول تعرضا لتلك الازمة هو العراق، إذ تساهم في تقليص الموارد المائية عبر زيادة فترات الجفاف وارتفاع درجات الحرارة.

References:

1 .Ahmed Al-Baghdadi, Water Resources in the Arab World: Future Challenges, 3rd ed., University Publishing House, Amman, 2022

2 .Ahmed Al-Kaabi, The Impact of Turkish Dam Projects on Water Security in Iraq, Journal of Water Studies, Baghdad, 2020

3 .Ahmed Nouri Al-Naimi, Turkish-Arab Relations (1945-2016), Amman, Dar Amjad for Publishing and Distribution, 2017

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

4 .Abbas Saadoun Raafat, Turkish Policy towards Syria after 2002, Amman, Dar Dijlah for Publishing and Distribution, 2018
5 .Fatima Al-Jabouri, Water Policy in the Middle East: Cooperation and Conflict, 2nd ed., Dar Al-Fikr Al-Arabi for Publishing, Cairo, 2018
6 .Muhammad Rashid, The Water Crisis in the Middle East: Challenges and Opportunities for Cooperation, 1st ed., Dar Al-Kitab Al-Arabi, Beirut, 2019
7 .Boskin Salim, Atgham Adel Al-Azzawi, The Impact of the Water Problem on Turkish Relations with the Downstream Countries of the Tigris and Euphrates Rivers, Political Issues Magazine, Issue 76, Al-Nahrain University, 2024
8 .Raji Yousef Mahmoud Al-Bayati, Turkish Water Projects and Their Impact on Iraqi-Turkish Relations, Journal of the College of Law for Legal and Political Sciences, Issue 29, Volume 8, University of Kirkuk, 2019
9 .Salman Ali Hussein, Water in Iraqi-Turkish Relations., Political Issues Magazine, Issue 59, Al-Nahrain University, 2019
10 .Marwa Alwan Radi, The Impact of the Water Crisis on Iraqi-Turkish Relations, Dijlah Magazine, Issue 2, Volume 7, 2024
11 .Raed Sami Abbas Al-Obaidi, The Water Problem between Iraq and Turkey: A Study in the Political and Economic Dimensions, PhD Thesis, Al-Nahrain University, 2011
12 .Farah Abdul Karim Muhammad, The Water Dispute between Iraq and Turkey, Master's Thesis, Amman, Middle East University, 2014
13 .Muhammad Abdullah, The Water Crisis between Iraq and Turkey: An Analytical Study of Water Relations between the Two Countries from 2011 to 2021, Master's Thesis, College of Political Science, University of Baghdad, 2022
14. Hala Hussein, Water Crisis in the Tigris and Euphrates Region: Legal and Political Challenges between Iraq and Turkey, Master's Thesis, University of Kirkuk, College of Law, Iraq, 2018

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0